على هامش الصراحة

بالنسبة للكهرباء

إحسان شمران الياسري

أحد أقاربي كان يستخدم كلمة (بالنسبة) بدون ملل.. ففي الجملة الواحدة ترد احيانا خمس كلمات (بالنسبة).. وكان قريبنا الآخر يستخدم كلمة (يعني) أكثر من قريبنا أبو (النسبة).. فالثاني عندما يطلب ماء يقول (ابني يعني جيبلي ماي)، فإذا شرب حمد الله وأثنى عليهِ هكذا (يعني الحمدُ لله)..

نعود إلى الأول.. كان البدو ينقلون الحاصل الزراعي من مزرعة قريبنا إلى مواقع تجميعها، على (الإبل)..

وتعرفون إن الناس يُخاطبون السادة والشيوخ بعبارة (مَحَفوظ) في أسئلتهم وأجوبتهم وحتى السلام عليهم. وبعضهم يستخدم عبارة (طويل العمر)، ولكنها غير شائعة في ريف الكوت.

والبدوي في غاية التهذيب والبساطة..

مرة سأل قريبي أحد أبناء الرجل البدوي عن حالهم هكذا: شلونكم بالنسبة..

فقال الشاب بكل أدب: والله محفوظ زينين با.. نسبة..

وعندما غنّى المطرب الكبير (سعدي الحلي) رائعته الخالدة (حبيبي أمك مَ تقبل..)، استخدم كلمة (بالنسبة) في موضع لا يمكن إلا أن يُعبّر عن فهم كبير لمدلول هذه الكلمة ووظيفتها في الجملة التي تقول (وخالاتك يلقّنّك يشَفّاف.. بالنسبة لدلالك)..

ويوم أُصيبت بغداد بنعمة المطر و(الحالوب)، ليلة الاحد ١٢/١٢ خرجنا ليلا فرحين إلى الشارع للاستمتاع بهذه النعمة التي لم ترها بلادنا منذ عقود.. إلاّ إن جارنا كانَ مغموماً. فسألته وأنا ألعب بكرات (البرد):

–ها عمي أبو صادق أشو ضايج.. سلامات.

–والله مولاي (بالنسبة) للكهرباء اغسل إيدك منها..

وبعد دقيقتين انقطعت الكهرباء الوطنية، ولم تزل كذلك إلى ساعة كتابة هذهِ السطور، التي لا أدري متى تنشرها (المدى).

وفي الدولة، يكون البناء الصحيح لمؤسساتها على أساس المهام.. فلكل مهمة هناك مؤسسة تكلف بإنجازها.. والمهام الفرعية تنجزها تفريعات المؤسسة الأولى..

ويصف الدكتور (أحمد ابريهي)، وهو أحد الاقتصاديين البارزين في العراق، حالة مؤسسات الدولة الحالية بالقلعة القديمة، التي نُضيف إليها كل يوم شيئاً جديداً يُسيء إلى خصوصيتها وإلى مظهرها وإلى طبيعة استخداماتها. ويعتقد إن الدولة بحاجة إلى إعادة نظر بهياكل مؤسساتها، بحيث تُسمى مؤسسة لكل مهمة من المهام الكبيرة (الآن يجري ترتيب مهام لبعض المؤسسات التي أنشئت!! ولم تفعل شيئا لأن مهامها لم تحدد بعد).

وقد فهمت من حديثه، إن مؤسسة الكهرباء، التي رُفع مستواها الإداري إلى وزارة، لم تُسعدنا يوماً بأداء مهامها (المحددة جدا).. وهي توفير الكهرباء.. فلم توفر الكهرباء رغم تغيير خمسين وزيراً فيها..

ويوم استُبدل وزيرها، صرّح السيد رئيس الوزراء بأن الوزير (المنصرف) أفضل رجل يمشي على الأرض، ولكنه استُبدل بالأفضل.. وعندما نُشرت مؤهلات وزراء الحكومة على موقع رئاسة مجلس الوزراء الالكتروني، لم أجد فيهم من يحمل مؤهلات وزير الكهرباء الذي استبدلوه، أو الشهادات العلمية والخبرات المتنوعة..

فلماذا أخفقت وزارة الكهرباء، وما زالت تُخفق في إنارة حياتنا ومجالس سمرنا.. ولماذا لم تضع قواعد لإطفاء الشبكة (المتهالكة) عندما تقع العواصف او يسقط الحالوب!. واصبحنا نقول: (بالنسبة لدلالچ) يا وزارة الكهرباء؟!

هل هي المهمة الغائبة، أم المهام الضائعة أم توفيقنا (الأسود)؟!

تلك المقاربات ظلت تزحف معنا منذ ٢٠٠٤.. وكل مرة يُصرح الوزير (المتواجد في حينه)، بان الصيف القادم سيشهد الفرج. ولم يأتِ الفرج، واعطانا الوزير، قبل أن يُغادر الوزارة، أملاً بأن عام ٢٠٢٠ سيشهد تحسّن الكهرباء بنسبة (٥،٢٪)!!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الحياد والدقة ومسؤوليات الإعلام العراقي

أسئلة في التعاطي مع ظاهرة الفساد نموذجاً

بات الخطاب الإعلامي من أكثر مصادر التأثير في الاوساط العامة وعلى مستوى الانماط المحددة للجمهور المستهدف، وعلى مستوى عمل المؤسسات الرسمية والمدنية، وعلى تمكين العديد من الفعاليات الاجتماعية من المساهمة في برامج التنميات البشرية والثقافية، وكذلك في تأمين المصادر الاستقصائية والاستبيانية لصناعة فاعلة للرأي العام من خلال ما تنعكس في أنماطه وتوجهاته من التغيرات الحادثة في العادات والمواقف والاتجاهات، فضلا عن الاستجابة الى الكثير من التأثيرات التي تستدعيها أسئلة هذا الخطاب وطبيعة انعكاساتها على الظواهر العامة بدءاً من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية، وانتهاء بانعكاسها على إمكانية حشد السياسات الملائمة للتأثير على صنّاع القرار، خاصة الجهات التشريعية باتجاه تأمين تشريع القوانين التي تمنح الخطاب الإعلامي قوة أخلاقية وقانونية مؤثرة وفاعلة.

علي حسن الفواز

في هذا السياق تبرز أهمية الخطاب الإعلامي في مواجهة التحولات العميقة التي يعيش معطياتها المجتمع من خلال الانحناء على الظواهر والفعاليات والمواقف الاجتماعية والسياسية، باعتبار ان هذا الخطاب يخضع الى توصيفات مهنية تلتزم بمعايير الحيادية والاستقلالية، ومصداقية المسؤولية عن صناعة رسالته الى الجمهور المستهدف والى صياغة مضمونها، فضلا عن ضرورات تأمين الاستعدادات للوسط الاجتماعي والثقافي المستهدف لكي يستوعب هذا المضمون بشكل أفضل لما تحوزه من معان ودلالات رمزية وقيمية وأخلاقية. فضلا عن ان هذا الخطاب اصبح في ذات السياق عنصرا مهما من عناصر بناء الوعي الاجتماعي وفي تشكيل الكثير من الضواغط المؤثرة على تشكيل ملامح الظواهر الاجتماعية بما فيها ظاهرة الدولة، وظاهرة المجتمع المدني وغيرها.

ولعل الحديث عن دور الخطاب الإعلامي في مواجهة العوامل والأسباب المعيقة لإنتاج وتعزيز مثل هذه الظواهر، يعني الحديث في البحث عن الأسباب المعيقة لدور الرسالة الإعلامية في التعاطي مع مثل هذه الأسباب وتعقيداتها وظروفها، فضلا عن التعاطي مع الإشكالات المرتبطة بها والتي تحدّ من فاعلية دور هذه الرسالة في الاستهداف الإيجابي والمؤثر لجمهورها ووسطها، وفي نقلها مضمونها الحقيقي واستقصاء اثر فاعليتها في التأثير على هذا الجمهور وعلى صناعة رأيه العام أولاً، وفي التأثير على صناع القرار ثانيا، وبالتالي التأثير في مواجهة الكثير من الظواهر الاجتماعية الأخرى ذات الآثار الخطيرة على التنميات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

الفساد.. الظاهرة والموقف..

تشكل علة الفساد في جوهرها ظاهرة اجتماعية تنشأ وتتفشى في اوساط معينة وتحت اسباب معينة واستثنائية، ينعكس من خلالها تدني الالتزام باخلاقيات العمل وضعف القدرة على اداء العمل بشكل متوازن في سياق مجالاته التنظيمية والبرامجية والحقوقية والخدماتية، لكن معطى هذه الظاهرة يقترن أيضاً عبر ما يتمظهر فيها من نتائج تقع في باب ما تؤديه من أضرار عامة وأخطار تنعكس بشكل سلبي وضار على الامن الاجتماعي والاقتصادي وعلى انظمة العمل النافذة، بعيدا عن اتخاذ اية مواقف وإجراء اية معالجات للأسباب الاخلاقية والثقافية والحقوقية والتنظيمية والمادية التي يمكن ان تشكل أبرز العوامل المساعدة لارتكاب مثل هذه الانتهاكات المخلة بالنظام العام، وإفساد ذمم البعض ممن يرتكبونها.

ويبرز دور الإعلام كفعالية مهنية واجتماعية وثقافية ومعارفية مهمة من أبرز الفعاليات التي يمكنها التصدي لهذه الظاهرة والتعاطي مع أسبابها وجوانب الكشف عن مظاهرها، ومساعدة الجهات المعنية على مواجهة آثارها وأخطار تداعياتها، لكن هذا الدور يرتهن في الكثير من موجهاته الى العديد من المؤثرات التي تضع الخطاب الاعلامي بمواجهة الكثير من تعقيدات الواقع الاجتماعي، والكيفيات التي يمكن من خلالها استشراف فاعلية هذا الدور وإسناد الجهات المعنية ضمن ظروف لها خصوصيات معينة، وأحسب ان التعرّف على طبيعة المرجعيات الاعلامية في الوسط الاجتماعي وجهات تمويلها تعدّ من اول الحقائق التي ينبغي إدراكها، وتشخيص ادوارها، وبيان الطرائق التي يمكن أن تتعامل بها مع هذه الظاهرة او تلك. ومن هنا نجد ان التوصيف المهني للاعلام وقوة تأثيره، وطبيعة التشريعات او اللوائح المعمول بها في الوسط الاعلامي، هي الجامع الاساس الذي يجب ان ينتظم بموجبه عمل الجهات الاعلامية في مختلف مستوياتها المرئية والمسموعة والمكتوبة، وهي التي ترسم خرائط الطرق وسياقات عملها التي ينبغي ان تحدد التزام الرسالة الاعلامية بالموضوعية والاستقلالية والمهنية ودقة المعلومات وصدقيتها بمواجهة العديد من الازمات ومنها ظاهرة الفساد.

إن وجود الوسط الذي تتفاعل فيه هذه السياقات بإيجابية يعني تأمين قدرة هذا الإعلام على التأثير في الوسط الذي يعمل به، وعلى حيوية دوره واستقلاليته عن المؤثرات النافذة والضاغطة على الواقع بكل مرجعياتها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والدينية. ومن ذلك ندرك خطورة الدور الإعلامي في الواقع العراقي في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ في استشراف معطيات وتعقيدات هذا الواقع، إذ أن هذه المرحلة قد انفتحت على نهاية عصر المركزيات السياسية والإعلامية، والتي كانت تضع الصناعة الإعلامية باعتبارها جزءاً من الصناعة السياسية، او جزءاً من أيديولوجيا صانع القرار. فضلاً عن اصطدامها بتغيرات عميقة أصابت الجسد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والحقوقي العراقي، والتي انعكست على أداء الكثير من الفعاليات، خاصة تلك التي تتعلق بانهيار الكثير من البنى المؤسسية التقليدية، وضعف ظاهرة الدولة الجديدة وهشاشة أنظمتها القانونية الحامية للتحولات.

غياب الحيادية والدقة..

الحديث عن أهمية الحيادية والدقة في التعاطي مع أزمات معينة، يعني الالتزام أساسا بالمعايير المهنية التي من شأنها ان تضع الخطاب الاعلامي في سياقه المؤثر، وهذه المعايير تقترن بوجود الخصائص المهنية والموضوعية والدقة في نقل المعلومات ومن مصادرها الحقيقية، خاصة وان مرجعيات الاعلام العراقي في مرحلة مابعد ٢٠٠٣ قد تعددت مابين اعلام حزبي واعلام جهوي او اعلام حكومي، وهذه التعددية الواسعة الطيف انعكست على الاخلال بطبائع الالتزام بالمعايير المهنية، وعلى استقلالية صناعة الخبر وتداول المعلومة وتأمين مصادر هذا الخبر وطرق تحريره دونما تحميله موقفاً معيناً، والتعاطي في ضوئه مع الظواهر السياسية والاجتماعية والاخلاقية، والتي يشكل الفساد ظاهرة من اخطر ظواهرها، وازمة معقدة من ازماتها، وطبعا فان تسليط الضوء على مثل هذه الظاهرة والازمة رغم خطورتها قد افتقد الكثير من سمات الحياد والدقة وفي اكثر المجالات التي سعت الى تسليط الضوء عليه والعمل على تبني سبل معالجاته والحد من آثاره، وذلك بسبب تعددية المرجعيات الاعلامية وفوضى مشهدها الاعلامي، وانحيازها الى مرجعياتها السياسية والتمويلية وخصوصيات مواقفها وقراءاتها المختلفة وتحليلاتها المتعددة، والتي وضعت الخطاب الاعلامي في سياق توجهات هذه المرجعيات، اكثر من وضعه في سياقه المهني الموضوعي. بحكم ما تملكه تلك المرجعيات من مهيمنات على المصادر السياسية والتمويلية والايديولوجية، وبالتالي تأثيرها على صناعة الخبر والمعلومة، وعلى طبيعة تسويقهما كجزء من موقف او رأي. ولعل الكثير من الحوادث والازمات والصراعات التي تعرض لها الواقع العراقي الجديد خضعت في مرجعياتها الى هذه القراءات المتقاطعة، والى موجهات صناعة رسائل اعلامية ذات مرجعيات مختلفة، رغم ان الجمهور المستهدف بانماطه المتعددة يعيش في امكنة متقاربة ويتعرض الى مؤثرات متقاربة، ويواجه مصائر ومصالح واحدة. وبالتالي فان هذه السياسات الاعلامية المتقاطعة صنعت مواقف ووجهات نظر متقاطعة وعلى وفق ما تحدده مصالحها، والتي انعكست بشكل او بآخر على العملية السياسية، وعلى الاصطفافات داخل هذه العملية، فضلا عن النظر بشكل مختلف ومتقاطع للكثير من الهموم العامة ومن ضمنها ما يعانيه الواقع العراقي من مظاهر معقدة للفساد السياسي والمالي والاداري والقانوني وغيرها. كما ان العديد من الجهات الاعلامية تعمد الى تضخيم بعض مظاهر الفساد الاداري والمالي والسياسي عند هذه الجهة السياسية او تلك، وبعضها يخصص العديد من البرامج الجماهيرية التي تستهدف جمهورا معينا بقصد اثارته للتعاطف مع موقف سياسي يعبر عن مرجعية هذه الجهة الاعلامية او تلك. وطبعا فان مثل هذه التوجهات تفقد الرسالة الاعلامية حياديتها في التعاطي مع مواقف ووقائع سياسية واجتماعية واقتصادية قد يكون الفساد واحدا من تمظهراتها وذلك، بسبب طبيعة المؤثر الاعلامي الضاغط، ونوع الرأي العام الضاغط، والذي يؤثر سلبا على فاعلية الجهات الرقابية وعلى عمل وفاعلية البنى المؤسساتية.

من هنا يكتسب الحديث عن ازمة الحياد والدقة كمفاهيم توصيفية في العمل الاعلامي نوعا من الاثارة في النظر الى الامور العامة، اذ يعكس هذا الحديث مواجهة افتراضية لازمة حقيقية وعميقة في الوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني هي الاخرى من ازمات مركبة، لان مرجعيات هذه الازمات سياسية اكثر مما هي مهنية، وان تعقيداتها تعني تعقد المصالح والحسابات السياسية في النظر الى هذا الامر او ذاك. لذا بات لازما وضع المعالجات والتصورات التي تخص دور الاعلام كخطاب مهني في النظر الى هذه الامور من منطلق ما تقتضيه المعالجات والتصويبات التي تدخل في صناعة الرسالة الاعلامية الفاعلة، بعيداً عن مقاربة معطيات سياقها السياسي، أي وضع هذه الرسالة تحت مجموعة من المعايير الموضوعية التي يمكن اعتمادها كسياقات عمل في التعاطي مع قضايا المجتمع والتي يشكل الفساد ابرز تحدياتها في الواقع الجديد، باعتبار ان هذا الفساد شأن اخلاقي وله الضرر المباشر على التنمية الوطنية، وان الاعلام معني بالظاهرة في سياق تحدياتها للواقع وفي ضوء ما تعكسه من اضرار على بنية الدولة ومشروعها الوطني، وفي بناء نظم قانونية تتبنى حماية مصالح الناس وحرياتهم وحقوقهم في العدالة الاجتماعية والاقتصادية، اذ ان الجهاز الاعلامي ينبغي ان يكون بمواجهة كل هذه التحديات، كاشفا عنها وعن آثارها وعن القيمين عليها، فضلا عن حياديته في كشف اسباب هذا الفساد والعوامل المساعدة على نشوء مظاهره.

الإعلام والمسؤوليات الوطنية..

التعاطي الإعلامي مع هذه الظاهرة اضحى يمثل واحداً من تحديات المسؤوليات الوطنية والاخلاقية التي من شأنها التعرّف على الكثير من الحقائق التي تتعلق بتوصيفات الاستقلالية والمهنية والموضوعية في الوظيفة الاعلامية، وأحسب ان دور الاعلام العراقي في تناول قضايا الفساد من زاوية الحياد والدقة كان محدودا وغير مؤثر بحكم الطبائع الغالبة للمرجعيات الاعلامية المتقاطعة، ووجهات نظرها التي ظلت تعتمد سياسات وتوجهات هذه المرجعيات التمويلية والسياسية والايديولوجية، ناهيك عن تأثير العديد من الاجندات الخارجية والتي جعلت من الرسائل الاعلامية رسائل سياسية الى هذا الطرف او ذاك، وبالتالي أفقدت الدور الاعلامي قوة تأثيره في صناعة الرسالة الاعلامية المؤثرة والفاعلة، وفي صناعة رأي عام مؤثر وفاعل في تغيير التوجهات والسياسات، وهناك الكثير من الامثلة التي برزت للعيان عن ظواهر الفساد لكن الاعلام أخضعها الى قراءاته وحولها الى جزء من قراءاته السياسية المهيمنة، فضلا عن ان التعاطي الاعلامي مع ظاهرة الفساد ظل يحمل طابعا جنائيا وليس قيميا او ثقافيا، وان اساليب نشر الرسائل التي تخصه ذات طابع خبري عمومي، وحتى صناعة الرسائل الدعائية في وسائل الاعلام كانت محدودة وغير ذات اثر كبير يناسب حجم المشكلة وأخطارها.

ومن أبرز ما نجده مناسبا في هذا السياق هو الاتجاه الى حشد الطاقات للدعوة الى ضرورة تبني التوجهات لاستصدار العديد من القوانين والتشريعات واللوائح والمواثيق الاخلاقية التي تنظم عمل الاعلام العراقي وتحرره من حساسية المهيمنات الخارجية، وتعزز هويته المهنية وعلى وفق العديد من السياقات المعمول بها في الدول المتحضرة التي تجد في القوانين والنظم دلالات واقعية على التحضر والتمدن، فضلا عن تنمية العلاقات الطردية مابين تعزيز اخلاقيات العمل ومواجهة الفساد على وفق السياقات القانونية ذات الطابع الاجرائي.

إن أهمية وجود التشريعات التي تخص الستراتيجيات الاعلامية وفي ظروف معقدة وخاصة مثل العراق ستكون عنصرا حمائيا للحد من التأثيرات الخارجية على الرسالة الاعلامية على الجمهور المستهدف، فضلا عن دورها في تمكين الإعلاميين العراقيين من ان يمارسوا ادوارهم في دعم الجهات الرقابية، وتطوير النظر الى الجانب الحقوقي للعاملين في المؤسسات الاعلامية ذاتها، ناهيك عن تعزيزها لتنمية اكتساب المهارات والمعارف والسلوكيات المهنية، والتي ستدفع بالضرورة الى تأمين الامكانات العملياتية لتبني مهارات المهنية والدقة والحيادية في تناول الموضوعات المختلفة ومنها الفساد، لان هذه المهارات لا يمكن تبنيها في اوساط غير مؤهلة للقيام بادوار فاعلة، وتملك القدرة على مواجهة تحديات خطيرة. وطبعا فان تكريس هذه الفعاليات في الوسط الاعلامي واكتسابها قوة الفعل الاخلاقي والقانوني يعني اتاحة المزيد من الشفافية التي تمثل جوهر الدقة والموضوعية في المكاشفة، فضلا عن تدريب الاعلاميين على المهنية الاجرائية خاصة في صناعة الرسالة الاعلامية المرئية من خلال اعتماد اللغة الصحيحة في سياقها الوصفي والمهني، والمعلومات الدقيقة، وانتهاج الاسلوب الفاعل وطرق الحوار المؤثرة التي تعتمد المسؤولية التي تلتزم بدقة الرسالة، وبالتالي تمنحها الصورة الواقعية في التعبير عن حيادية ودقة ما يتعاطى به الاعلامي مع المشاكل الحادثة هنا وهناك، والتي مازال الكثير من اعلاميينا يفتقدون أسسها البسيطة.

ظاهرة الفساد وقضاياه المتعددة شكل ومازال يشكل اخطر القضايا التي تتحدى الواقع العراقي الجديد، لان هذا الفساد اضحى بمستوى الكارثة الوطنية التي تهدد التنمية والثروة والمستقبل، وبما ان الاعلام هو السلطة العميقة في تأثيرها وفاعليتها، فان وضع السياسات الاعلامية لمواجهة مثل هذا الخطر هو مسؤولية وطنية واخلاقية وتاريخية، لكن ينبغي لنا ان نتحدث عن أي اعلام يمكن ان يتبنى مثل هذه المواجهة، لذلك نحن نضع امامنا مسؤولية مركبة، واستحقاقا ينطلق من الحاجة الى تأهيل الواقع الاعلامي، ليكون بمستوى هذه المهمة بدءاً من إشاعة فاعلة لاخلاقيات المهنة، وتنظيم الجهد الاعلامي على المستوى المهني، والدعوة الى تعظيم استقلالية الاعلام، وتطوير البرامج التعليمية والتدريبية للإعلاميين في كليات واقسام الاعلام المختلفة، ناهيك عن تعزيز الجانب الحقوقي للعاملين في مؤسسات الإعلام وحمايتهم اقتصاديا وامنيا وتأمين وحماية مصادر معلوماتهم، وتيسير حصولهم على المعلومات من أي جهة كانت، بما يجعل فعل المواجهة مع مظاهر الفساد مبنية على أساس معطيات ماتم تأمينه من حقائق ومعلومات ووثائق تجعل من الإعلام بالفعل مصدرا رقابيا لحماية المجتمع ومواجهة الظواهر التي تهدد أمنه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي...

أزمة الحزب الناصري

حسين عبد الرازق

وجود خلافات بل وصراعات في الأحزاب السياسية أمر طبيعي وعادي، خاصة في ظل انسداد الأفق السياسي واستحالة تداول السلطة سلميا عبر صندوق الانتخابات، وبعد انتخابات عامة هي الأسوأ في تاريخ انتخابات مجلس الشعب التي تشهد عادة تزويرا متفاوتا منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة في / آذار مارس ١٩٧٦، ولكن ما ليس طبيعيا هو تحول الخلافات والصراعات إلى صدام عدائي وانقسام وانشقاق يهدد وحدة الحزب بل ووجوده.

وبحكم أن الحزب العربي الديمقراطي الناصري حزب حليف لحزب التجمع وشعاره العام (حرية اشتراكية وحدة) هو نفس الشعار العام للتجمع، وقادته المؤسسون كان أغلبهم أعضاء في حزب التجمع وخرجوا منه لتأسيس حزب يحمل راية الناصرية وينتسب إليها، وتربطني على المستوى الشخصي علاقات قوية بعدد منهم، كان من الطبيعي أن ينتابني القلق عندما أتابع ما يجري داخل الحزب الناصري في الأيام والأسابيع الأخيرة.

والمشهد كما يبدو بوضوح أمام الرأي العام أن هناك انقساما أفقيا ورأسيا في الحزب الناصري بين مجموعتين، المجموعة الأولى تضم سامح عاشور النائب الأول لرئيس الحزب ونقيب المحامين السابق والذي يحمل تفويضا من رئيس الحزب ضياء الدين داود الغائب عن الحزب والحياة العامة منذ سنوات والمقيم في بلده بدمياط بسبب المرض، ومعه د محمد أبوالعلا نائب رئيس الحزب وتوحيد البنهاوي الأمين العام المساعد وعدد من أمناء وقيادات الحزب في المحافظات، المجموعة الثانية تضم أحمد حسن الأمين العام للحزب ومعه أحمد الجمال نائب رئيس الحزب ود محمد سيد أحمد أمين الشؤون السياسية بالحزب وعبدالسلام الألفي وعلي زرزور ومحمود مجر وجمال عبدالناصر عويس.

وفي خطوة واضحة في اتجاه الانقسام دعا سامح عاشور لعقد مؤتمر طارئ للحزب يوم الجمعة الماضي ١٧ / كانون الأول ديسمبر ٢٠١٠ في نقابة التجاريين حضره ٣٠٢ من أعضاء المؤتمر البالغ عددهم ٥١٦ عضوا بنسبة ٢٥ ٨٥٪، وقرر المؤتمر قبول اعتذار ضياء الدين داود عن عدم الاستمرار في موقعه كرئيس للحزب وتنصيبه زعيما ورئيسا شرفيا للحزب مدى الحياة والموافقة على تولي سامح عاشور نائب رئيس الحزب مهام رئيس الحزب حتى انعقاد المؤتمر العام لانتخاب رئيس جديد للحزب.

كما قرر المؤتمر تأجيل انعقاد المؤتمر العام المقرر عقده في ٢٣ من هذا الشهر لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة، وتجميد الهيئة البرلمانية للحزب الناصري في مجلس الشورى المكونة من أحمد حسن عضو معين ومحسن عطية عضو منتخب، ودعوة الناصريين الذين ابتعدوا عن الحزب في الفترة الماضية للعودة وممارسة دورهم، وتشكيل لجنة عليا لإعادة تنظيم الحزب، وتكليف سامح عاشور بمعالجة مشاكل صحيفة العربي واتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية وتحقيق المساواة بين الصحفيين العاملين بالعربي وإنهاء خدمة من يتسبب في تأخر الجريدة.

واستبق أحمد حسن انعقاد المؤتمر العام الطارئ بخطوة انقسامية أخرى، فقام بإبلاغ لجنة شؤون الأحزاب برئاسة صفوت الشريف رئيس مجلس الشوري والأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي ببطلان انعقاد المؤتمر العام الطارئ حيث تنص اللائحة الداخلية للحزب على انعقاد المؤتمر العام الطارئ في حالتين، الأولى بقرار من الأمانة العامة للحزب أو بناء على طلب ثلث أعضاء المؤتمر العام، وهو ما لم يحدث، وعقد اجتماع للأمانة العامة للحزب يوم الخميس ١٦ ديسمبر ٢٠١٠ وهو اليوم السابق لانعقاد المؤتمر الطارئ، حضره طبقا لبيانها ٤٣ عضوا من ٧٧ هم مجموع أعضائها. وناشدت الأمانة العامة أعضاء الحزب جميعا مقاطعة المؤتمر العام الطارئ لبطلانه، وتجميد عضوية كل من سامح عاشور النائب الأول لرئيس الحزب ود محمد أبوالعلا نائب رئيس الحزب وتوحيد البنهاوي الأمين العام المساعد للحزب وإحالتهم للجنة الانضباط الحزبي للتحقيق معهم، وتشكيل لجنة الانضباط الحزبي وتفويضها لاتخاذ ما تراه من إجراءات تجاه الخارجين على الالتزام الحزبي، وتكون مسؤولة أيضاً عن حماية مقرات ووثائق ومستندات الحزب.

وهكذا اتخذ الطرفان الخطوات الكفيلة بانقسام الحزب العربي الديمقراطي الناصري وللأسف فليست هذه الأزمة هي الأولى في تاريخ الحزب الناصري، فقبل تأسيس الحزب بصورة قانونية وبحكم قضائي، شهد التيار الناصري انقساما بين مجموعتين اشتهرتا بمجموعة طلعت حرب بزعامة ضياء الدين داود ومجموعة عابدين بزعامة فريد عبد الكريم وتعرض الحزب بعد قيامه وإصدار صحيفة العربي لانقسام آخر داخل القيادة الحزبية حول الهيمنة على الصحيفة أدى إلى انسحاب مجموعة من القيادات الشابة بزعامة حمدين صباحي أسست بعد ذلك حزب الكرامة.

ومراجعة هذه الانقسامات المتتالية، بما في ذلك الانقسام الحالي، تكشف غياب خلافات سياسية واضحة بين المتصارعين، فالقضايا المطروحة كلها قضايا تنظيمية ولائحية وقانونية، دون بروز أي قضايا سياسية تهم المواطن المصري وتتعلق بحياته ومستقبله يتنافس الطرفان في تقديم الحلول والبرامج لها وهذا النوع من الخلافات يؤدي إلى تحولها لخلافات وصراعات شخصية يصعب إيجاد حلول وسط لها، والخاسر في هذه الصراعات وبصرف النظر عن مدى مسؤولية كل طرف، هو الحزب والتيار الناصري عامة وهو تيار عريض في الشارع المصري وأكبر من الحزب بكثير.

ومن حق الحريصين على الناصرية والحزب الذي ينتسب إليها أن يتساءل أين القيادات الناصرية العاقلة التي تستطيع بتاريخها وعلاقاتها وحكمتها أن تلعب دورا في رأب الصدع والحفاظ على ما بقي من الحزب الناصري؟ أين محمد فائق ود محمد محمود الإمام ود حسام عيسي؟!

المسيحيون مرة أخرى

فريدة النقاش

تزامن – بالمصادفة – مؤتمر حوار الإخاء الإسلامي المسيحي الذي ناقش أبعاد مقررات السينودس لأجل الشرق والبلاد العربية الذي انعقد في الفاتيكان قبل أسابيع تزامن مع ندوة نظمتها جامعة ليون الثانية في فرنسا بعنوان مسألة النقد في الفكر الإسلامي تطورات وممارسات احتفالا بثلاثة مفكرين عقلانيين رحلوا عن عالمنا تباعا في عام ٢٠١٠ هم المغربي محمد عابد الجابري والجزائري محمد أركون والمصري نصر حامد أبو زيد، وقد جمع النقد بين المفكرين الثلاثة كأساس لمشروع إعادة تأسيس ثقافي وفكري في العالمين العربي والإسلامي.

ولقراءة تأويلية تفكيكية وجريئة للنص الديني وسياقاته الاجتماعية – الاقتصادية تتجلى الرابطة بين الحدثين في حقيقة أن ظاهرة هجرة المسيحيين من الشرق العربي هي ظاهرة مقلقة ومتكررة في كل من العراق وفلسطين ولبنان، وتنهض في أحد أسبابها على النفوذ المتزايد للتطرف الإسلامي التكفيري المسلح والذي استهدف المسيحيين بدور عبادتهم وأشخاصهم وأعمالهم باعتبارهم آخر كافر في خاتمة المطاف.

وأدى ذلك النفوذ إلى الخوف والعزلة في أوساط المسيحيين وقطع الوشائج بينهم وبين المواطنين المسلمين وكما يقول بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس هزيم الذي افتتح مؤتمر سوريا. نحن مسيحيي سوريا لا نخاف من الآخر لمجرد الاختلاف معه، نحن نسمع من بعيد كيف أن صراعات الجماعات تؤدي إلى أن يذبح بعضهم بعضا في الكنيسة والجامع. أما مفتي سوريا الدكتور أحمد بدرالدين حسون فيرى أننا نجتمع لنقول لا للدولة الدينية والطائفية، لا ليهودية فلسطين، ولا لأمريكا التي قسمت العراق طوائف والتي تريد أن تقسم السودان مسلمين ومسيحيين.

وكانت رسالة السينودس الفاتيكاني التي انطلق منها مؤتمر سوريا تؤكد أن مسيحيي الشرق مواطنون حقيقيون ومخلصون في واجباتهم، ولهم حقوق المواطنة الطبيعية التي ينالونها بحرية، ولذلك يجب أن نعمل من أجل السلام الشامل والعادل في المنطقة، ويجب أن نوقف أيضا نزف الهجرة منه.

وقال بطريرك السريان الأرثوذكسي زكا عيواص إن التعصب الصهيوني أنتج صراعات عرقية ودينية، لذلك نحن نشجع ونطالب مسيحيي الشرق وخصوصا في فلسطين والعراق على التشبث بأرضهم وعدم الهجرة منها فهذه أرضهم وجذورهم فيها عميقة لا يستطيع أحد اقتلاعها

ويحمل هذا التوجه الأساسي في المؤتمر وعيا ثاقبا بحقيقة الدور الاستعماري الذي تلعبه إسرائيل منذ نشأتها في المنطقة والذي أعلن عن نفسه بشكل سافر مؤخرا بمطالبتها العرب والفلسطينيين بالاعتراف بها كدولة يهودية أي أن قوميتها المدعاة تتأسس على الدين، وبالتالي يتحول كل السكان غير اليهود فيها إلى مواطنين من الدرجة الثانية، يجوز ممارسة التطهير العرقي ضدهم وترحيلهم، ولذا أصبح الترانسفير، أي الترحيل إحدى مفردات الثقافة الإسرائيلية.

فإذا كان مؤتمر سوريا قد فحص وحلل الوجه السياسي لقضية هجرة المسيحيين العرب فإن ندوة جامعة ليون غاصت عميقا في الجانب الفكري الفلسفي للقضية ضمنيا بالكشف عن الجذور الراسخة من ممارسات السلطات الدينية الاستبدادية التي تستر نفسها بالدين لتحقق أهدافا طبقية سياسية ودنيوية، وتلك نتيجة يقود إليها النقد العلمي الموضوعي والقراءة التأويلية الحداثية لكل من التاريخ الإسلامي والنص الديني، لتعميق الأسس الفلسفية والفكرية للممارسة السياسية وإضاءة العلاقات الوثيقة بينهما.

وإذا كان نصر حامد أبو زيد هو الوحيد من بين هؤلاء المفكرين العقلانيين النقديين الثلاثة الذي بذل جهدا متواصلا للاقتراب من الجمهور العادي منتقلا من المجال الأكاديمي المعقد إلى المجال السياسي العام، إذا كان الأمر كذلك تبقى الحاجة ماسة إلى دور وسائل الإعلام والثقافة والتعليم لتبسيط ونشر أفكار هؤلاء المفكرين وإدراجها في المناهج التعليمية في سياق أوسع هو إضاءة الجانب العقلاني الموضوعي من الثقافة العربية الإسلامية، هذا الجانب الذي جرى عزله وتهميشه منذ نفي ابن رشد وإحراق كتبه وفرض شروط التحريم باسم الدين على العقل والفكر الحر والمبادرات الإبداعية.

إن انتشار مثل هذه الثقافة وطرق التفكير هو الكفيل وحده بمواجهة الظلامية والتعصب عبر الاعتراف بالمنبع الواحد لكل الديانات الإبراهيمية وكما وصفها محمد أركون بأنهم أمة أهل الكتاب، ثم اكتساب القدرة على تحليل وفضح الأسس الاقتصادية – السياسية التي تنهض عليها ممارسات التمييز الديني الذي دفع بالمسيحيين إلى الهجرة، وسوف يظل يدفع بهم إليها بل وإلى مزيد من الصراعات بين السنة والشيعة إلخ إذا لم تتغير الأفكار وتتحول إلى قوة مادية لتغيير الواقع البائس المتخلف الذي نعيشه.